تقرير تنفيذ الموازنة العامة

الربع الثالث 2025

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولا: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2023-2025 وتطورات المالية العامة خلال الربع الثالث من عام 2025:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2024 حوالي 9439.1 مليون دينار مقابل 10302.5 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2024، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2024 حوالي 11537.6 مليون دينار مقابل 12371.1 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2024، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 2098.5 مليون دينار أو ما نسبته 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2068.6 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2024 أو ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2023 حوالي 9143.7 مليون دينار مقابل 9569 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2023، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2023 حوالي 11004 مليون دينار مقابل 11431.4 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2023، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1860.3 مليون دينار أو ما نسبته 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1862.4 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2023 أو ما نسبته 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1)
الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2023-2025
مليون دينار

البيان	2023	2024	2025
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**9569**	**10302.5**	**10232.6**
الإيرادات المحلية	**8767**	**9578.8**	**9498.3**
إيرادات ضريبية	6633	7249.1	7122.5
اقتطاعات تقاعدية	6	5	4.5
الإيرادات الأخرى	2128	2324.7	2371.3
المنح الخارجية	**802**	**723.7**	**734.4**
إجمالي الإنفاق	**11431.4**	**12371.1**	**12490.8**
النفقات الجارية	9839.5	10641.8	11022.1
النفقات الرأسمالية	1591.9	1729.3	1468.7
العجز بعد المنح	**-1862.4**	**-2068.6**	**-2258.2**
العجز قبل المنح	**-2664.4**	**-2792.3**	**-2992.5**

سجلت الموازنة العامة عجزا ماليا في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثالث من عام 2025 بعد المنح حوالي 696.2 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 647.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2024، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 705.8 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2025 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 651.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2024.

جدول رقم (2) الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2022-2024 مليون دينار			
البيان	2022	2023	2024
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**8914.1**	**9143.7**	**9439.1**
الإيرادات المحلية	**8121.9**	**8432**	**8734.5**
إيرادات ضريبية	6047.9	6184.2	6404.9
اقتطاعات تقاعدية	4.9	5.4	4.5
الإيرادات الأخرى	2069.1	2242.4	2325.1
المنح الخارجية	**792.2**	**711.7**	**704.6**
إجمالي الإنفاق	**10466.6**	**11004**	**11537.6**
النفقات الجارية	8954.3	9626.8	10368
النفقات الرأسمالية	1512.3	1377.2	1169.6
العجز بعد المنح	**-1552.5**	**-1860.3**	**-2098.5**
العجز قبل المنح	**-2344.7**	**-2572.1**	**-2803.1**

جدول رقم (3) الإيرادات والنفقات الفعلية للربع الثالث للاعوام 2023- 2025 مليون دينار			
البيان	2023	2024	2025
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**2112.2**	**2153.1**	**2294.1**
الإيرادات المحلية	**2097.4**	**2149.1**	**2284.5**
إيرادات ضريبية	1581.1	1607.2	1719.8
اقتطاعات تقاعدية	1.4	1.2	1.1
الإيرادات الأخرى	514.9	540.8	**563.6**
المنح الخارجية	**14.8**	**3.9**	**9.6**
إجمالي الإنفاق	**2803.1**	**2800.7**	**2990.3**
النفقات الجارية	2503.6	2514.2	2671.9
النفقات الرأسمالية	299.5	286.5	318.4
العجز بعد المنح	**-690.9**	**-647.6**	**-696.2**
العجز قبل المنح	**-705.8**	**-651.5**	**-705.8**

ثانيا:الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

1. الإيرادات المحلية في عام 2023:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2023 ما قيمته 8432 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2023 والبالغة حوالي 8767 مليون دينار، اي بانخفاض بلغ حوالي 335 مليون دينار او ما نسبته 3.8%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي الى انخفاض بند الإيرادات الضريبية بحوالي 448.7 مليون دينار وارتفاع بند الايرادات غير الضريبية بحوالي 113.7 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2023.

وتعود اسباب ارتفاع الايرادات غير الضريبية الى ارتفاع بند ايرادات دخل الملكية بنحو 109.8 مليون دينار، وارتفاع بند الايرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 69.3 مليون دينار، فيما تعود اسباب انخفاض الايرادات الضريبية الى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة لانخفاض ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بنحو 309.4 مليون دينار وانخفاض ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بنحو 115.3 مليون دينار.

2. الإيرادات المحلية في عام 2024:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2024 ما قيمته 8734.5 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2024 والبالغة حوالي 9578.8 مليون دينار، اي بانخفاض بلغ حوالي 844.3 مليون دينار او ما نسبته 8.8%، ويعود هذا الانخفاض بشكل رئيسي الى انخفاض بند الايرادات الضريبية بحوالي 844.2 مليون دينار .

وتعود اسباب انخفاض الايرادات الضريبية الى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات نتيجة لانخفاض ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بنحو 50 مليون دينار وانخفاض ضريبة مبيعات السلع المستوردة بنحو 187.3 مليون دينار، فيما تعود اسباب انخفاض الإيرادات غير الضريبية الى تراجع إيرادات بيع السلع والخدمات عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 109.3 مليون دينار و ارتفاع بند إيرادات دخل الملكية بنحو 166.6 مليون دينار .

3. الإيرادات المحلية خلال الربع الثالث من عام 2025:

سجلت الإيرادات المحلية خلال الربع الثالث من عام 2025 ما قيمته 2284.5 مليون دينار مقابل 2149.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2024، أي بارتفاع بلغ 135.4 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 112.6 مليون دينار وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 22.8 مليون دينار، وبذلك حققت الإيرادات المحلية خلال الربع الثالث ما نسبته 24.1% من المقدر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 9498.3 مليون دينار.

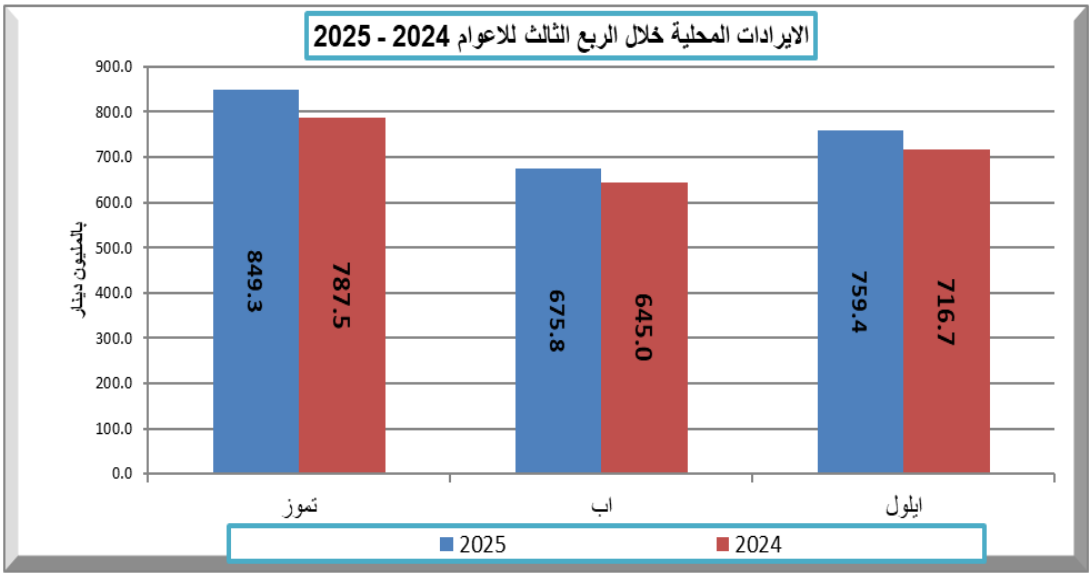

وعلى صعيد الارتفاع في الإيرادات الضريبية خلال الربع الثالث من عام 2025 مقارنة بنفس الفترة من عام 2024 فقد جاء محصلة ارتفاع الضريبة العامة على "السلع والخدمات" بما قيمته 127.1مليون دينار أو ما نسبته 11.1%، وانخفاض حصيلة الضريبة العامة على "الدخل والأرباح" بما قيمته 3.5 مليون دينار أو ما نسبته 1%، وانخفاض الضرائب على "التجارة والمعاملات الدولية" بما قيمته 10.5 مليون دينار أو ما نسبته 14.2%، وانخفاض حصيلة الضرائب على "المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)" بحوالي 0.4 مليون دينار أو ما نسبته 1.2%.

بشكل عام شكلت حصيلة الإيرادات الضريبية خلال الربع الثالث من هذا العام ما نسبته 24.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2025 والبالغة حوالي 7122.5 مليون دينار.

كما جاء الارتفاع في الإيرادات غير الضريبية بشكل رئيسي محصلة لارتفاع حصيلة الإيرادات المختلفة بحوالي 34.1 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بحوالي 18.8 مليون دينار، وانخفاض حصيلة إيرادات دخل الملكية بحوالي 30 مليون دينار.

شكلت حصيلة الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الثالث من هذا العام ما نسبته 23.8% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدرة في موازنة عام 2025 والبالغة حوالي 2375.8 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية خلال الربع الثالث من عام 2025 ما مقداره 9.6 مليون دينار مقابل 3.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2024 أي بارتفاع بلغ حوالي 5.7 مليون دينار أو ما نسبته 143.6% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وعليه بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثالث من عام 2025 ما مقداره 2294.1 مليون دينار مقابل 2153.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2024، أي بارتفاع مقداره 141.1 مليون

دينار أو ما نسبته 6.6%، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 22.4% خلال الربع الثالث من هذا العام مقارنة مع مقدر الموازنة والبالغ 10232.6 مليون دينار.

ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

1. النفقات العامة في عام 2023:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2023 حوالي 11004 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2023 والبالغ حوالي 11431.4 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 427.4 مليون دينار أو ما نسبته 3.7%، ويعود سبب هذا الانخفاض نتيجة انخفاض النفقات الجارية بحوالي 212.7 مليون دينار، وانخفاض النفقات الراسمالية بحوالي 214.7 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2023.

حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2023 ما نسبته 96.3% من إجمالي الإنفاق المقدر في موازنة عام 2023.

2. النفقات العامة في عام 2024:

بلغ اجمالي الانفاق خلال عام 2024حوالي 11537.6 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2024 والبالغ حوالي 12371.1 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 833.5 مليون دينار او ما نسبته 6.7% ، و يعود سبب الانخفاض نتيجة الانخفاض في النفقات الجارية بحوالي 273.8 مليون دينار، وانخفاض النفقات الراسمالية بحوالي 559.7 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره خلال موازنة عام 2024.

حيث شكل الانفاق الفعلي لعام 2024 ما نسبته 93.3% من اجمالي الانفاق المقدر في موازنة عام 2024.

3. النفقات العامة خلال الربع الثالث من عام 2025:

بلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثالث من عام 2025 حوالي 2990.3 مليون دينار مقابل 2800.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2024 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 189.7 مليون دينار، وقد جاء هذا الإرتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بحوالي 157.8 مليون دينار أو ما نسبته 6.3%، وارتفاع النفقات الرأسمالية بمقدار 31.9 مليون دينار أو ما نسبته 11.1%.

رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدرفي الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 318.4 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2025 مقارنة مع ما مقداره 352 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الثالث من عام 2025 ما نسبته 21.7% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدرة في موازنة عام 2025 والبالغة حوالي 1468.7 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: وزارة الادارة المحلية، وزارة الدفاع، وزارة التربية والتعليم، وزارة الاشغال العامة، الخدمات الطبية الملكية ،وزارة السياحة و الاثار /السياحة،

وزارة الدخلية /الامن العام، وزارة الصحة، حيث شكلت هذه المشاريع نحو 67.3% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الثالث من هذا العام.

في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة أكبر نظراً لان دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الثالث.

خامساً:الإنفاق الفعلي لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 21.9 مليون دينار خلال الربع الثالث من عام 2025 توزعت في مختلف محافظات المملكة حيث شكل الانفاق على مشاريع وزارة الاشغال العامة والاسكان، وزارة التربية والتعليم، وزارة الزراعة ، وزارة الصحة، وزارة الشباب، وزارة المياه والري حيث شكلت نحو 77.2% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية.

سادساً:عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025 إلى ارتفاع إجمالي الدين بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 1713.9 مليون دينار ليبلغ ما قيمته 35892.3 أو ما نسبته 82.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر ايلول من عام 2025 مقابل 34178.4 مليون دينار في نهاية عام 2024 أو ما نسبته 82.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024، علما بان صافي الاقتراض (موازنة) من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) قد بلغ حوالي 939.4 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2025 مقارنة بمبلغ 1017.5 مليون دينار نهاية عام 2024.

وفي حال تم استثناء قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين يصبح 33641.2 مليون دينار أو ما نسبته 77.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر حتى نهاية شهر أيلول لعام 2025 مرتفعا بحوالي 1368.9 مليون دينار، وقد جاء الارتفاع لتمويل جزء من عجز الموازنة وتمويل عجز سلطة المياه وشركة الكهرباء الوطنية، ومن الجدير بالذكر بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 9.1 مليار دينار.

1. الدين الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 636.3 مليون دينار ليصل إلى 19971.3 مليون دينار أو ما نسبته 46.1% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثالث من عام 2025 مقابل ما مقداره 19335.0 مليون دينار أو ما نسبته 46.5% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2024، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2023 حوالي 18207.9 مليون دينار أو ما نسبته 45.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف وأثر عمليات السحب والتسديد.
- تمويل عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

سعر الصرف

فيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2024، فقط اسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 636.3 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 166.5 مليون دينار وارتفاع اسعار صرف العملات بقيمة 469.8 مليون دينار.

	رصيد 2023	أثر التغير في أسعار العملات	إثر العمليات (السحب (+) والتسديد(-))	رصيد 2024	أثر التغير في أسعار العملات	صافي التسديدات(-) والمسحوبات (+)	رصيد Sep-2025
يورو	2246.6	-138.4	153.8	2262	313.7	271.3	2847.0
ين ياباني (كل 100)	574.1	-61.2	52.5	565.4	33.7	-13.4	585.7
يوان صيني	28.3	-0.6	-1.3	26.4	0.6	-1.3	25.7
وحدة حقوق السحب	1764.3	-53.5	116.3	1827.1	90.2	-137.9	1779.4
دينار كويتي	589.4	-4.7	-0.7	584	7.4	-1.0	590.4
ون كوري	63.6	-6.3	-3.7	53.6	1.9	2.0	57.5
باقي العملات	12941.6	-44.7	1119.6	14016.5	22.3	46.8	14085.6
المجموع	**18207.9**	**-309.4**	**1436.5**	**19335**	**469.8**	**166.5**	**19971.3**

حيث شهدت الديون المقيمة بالدولار الامريكي بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) ارتفاعا في نهاية الربع الثالث من عام 2025 بمبلغ 76.0 مليون دينار ليبلغ 13864.4مليون دينار اردني مقارنة بمبلغ 13788.4 مليون دينار نهاية عام 2024 ومبلغ 12693.1 مليون دينار نهاية عام 2023، ومن الجدير بالذكر بان نسبة الدين المقيمة بالدولار الى اجمالي محفظة الدين تشكل النسبة الاكبر وذلك نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة باليورو فقد ارتفعت بحوالي 585.0 مليون دينار لتصبح حوالي 2847.0 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2025 مقارنة بحوالي 2262.0 مليون دينار في نهاية عام 2024 وفي عام 2023 بلغت حوالي 2246.6 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 271.3 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 313.7 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيّمة بالين الياباني ارتفاع بحوالي 20.3 مليون دينار لتصبح حوالي 585.7 مليون دينار حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025 مقارنة بنهاية عام 2024 حيث بلغت حوالي 565.4 مليون دينار وفي عام 2023 بلغت حوالي 574.1 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025 كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 13.4 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 33.7 مليون دينار.
اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة بوحدة حقوق السحب الخاصة فقد انخفضت بحوالي 47.7 مليون دينار لتصبح حوالي 1779.4 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2025 بالمقارنة مع نهاية عام 2024 حيث بلغت حوالي 1827.1 مليون دينار وفي عام 2023 بلغت حوالي 1764.3 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 137.9 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 90.2 مليون دينار.

علما بانه تم سحب الشريحة الرابعة من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 95.3 مليون دينار خلال شهر حزيران 2025 بالإضافة الى ما تم سحبه خلال السنوات السابقة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وعلى النحو التالي:

- تم سحب الشريحة الثالثة من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 91.1 مليون دينار خلال شهر كانون اول 2024.
- تم سحب الشريحة الثانية من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 90.7 مليون دينار خلال شهر تموز 2024.
- تم سحب الشريحة الأولى من اتفاقية التسهيل الممتد الجديدة بقيمة 135.1 مليون دينار خلال شهر كانون ثاني 2024.
- تم سحب الشريحة السادسة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 22.7 مليون دينار خلال شهر تموز 2023.
- تم سحب الشريحة الخامسة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 240.9 مليون دينار خلال شهر كانون الأول 2022.
- سحب الشريحة الرابعة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 129.6 مليون دينار خلال شهر تموز 2022.
- تم تحويل حصة المملكة من التوزيع العام لحقوق السحب الخاص (SDRs) لسنة 2021 بقيمة 330.7 مليون دينار الى حساب الخزينة العام خلال شهر نيسان 2022.
- خلال الربع الأول 2021 تم سحب الشريحة الرابعة بقيمة 236.6 مليون دينار من اتفاقية التسهيل الممتد الموقعة بتاريخ 3/26/ 2020 وذلك بعد انتهاء المراجعة الرابعة مع الصندوق.
- خلال حزيران من عام 2021 تم سحب الشريحة الرابعة بقيمة 145.7 مليون دينار.
- توقيع اتفاقية عام 2020 قرض أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي للمساعدة الطارئة للظروف الاستثنائية (جائحة كورونا) حيث تم سحب كامل مبلغ القرض والبالغة حوالي 282.6 مليون دينار.

- تم خلال شهري اذار وكانون اول من عام 2020 سحب الشريحة الاولى والثانية من الاتفاقية وبمبلغ اجمالي 349.8 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه/اعادة اقراض لسلطة المياه:

تم تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة على سلطة المياه حتى نهاية الربع الثالث من عام 2025 بحوالي 35.6 مليون دينار في حين بلغت حوالي 49.3 مليون دينار نهاية عام 2024.

الدين الداخلي:

ارتفع اجمالي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) في نهاية الربع الثالث من عام 2025 بمبلغ 1077.6 مليون دينار ليصل إلى حوالي 15921.0مليون دينار أو ما نسبته 36.7% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لشهر ايلول عام 2025، مقابل ما مقداره 14843.4 مليون دينار أو ما نسبته 35.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2024 و14081.4 مليون دينار نهاية عام 2023 او ما نسبته 35.3% من الناتج المحلي الاجمالي.

وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع الدين الداخلي ضمن الموازنة بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بحوالي 835.1 مليون دينار، وارتفاع الدين العام الداخلي المكفول بعد SSIF بحوالي 242.5 مليون دينار ويعود سبب الارتفاع في اجمالي الدين الداخلي لعدة عوامل اهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وبشكل رئيسي من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بقيمة 1079.0مليون دينار وتمويل عجز سلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية لسلطة المياه بمبلغ إجمالي مقداره 95.5 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2025.

علاوة على ذلك، ارتفع صافي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 732.6 مليون دينار في نهاية الربع الثالث من عام 2025 ليصل الى حوالي13669.9مليون دينار مقابل ما مقداره 12937.3 مليون دينار في نهاية عام 2024 و 12296.9 مليون دينار نهاية عام 2023، وقد جاء هذا الارتفاع في نهاية الربع الثالث من عام 2025 محصلة لارتفاع اجمالي الودائع (موازنة مكفول) بمبلغ 345.0 مليون دينار وارتفاع اجمالي الدين الداخلي موازنة ومكفول بعد SSIF بمبلغ 1077.6 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه :

لا توجد استحقاقات اقساط على السلطة خلال الربع الثالث من عام 2025 بالمقابل بلغت الاقساط الداخلية المسددة حتى نهاية عام 2024 حوالي 75 مليون دينار، في حين بلغت اجمالي الاقساط الداخلية المسددة عام 2023 حوالي 3.5 مليون دينار، وفي حين بلغت اجمالي الاقساط الداخلية المسددة حتى نهاية 2022 حوالي 125 مليون دينار، وحوالي 135 مليون دينار نهاية عام 2021، حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018.

تمويل عجز الموازنة:

بلغ اجمالي التمويل (الداخلي والخارجي) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حوالي 1091.6 مليون دينار وذلك لتمويل جزء من عجز الموازنة البالغ 1774.6 في نهاية الربع الثالث من عام 2025.

***يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.**